E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/31/8
29 November 2023
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الدورة الحادية والثلاثون
القاهرة، 16-18 كانون الأول/ديسمبر 2023

البند 9 من جدول الأعمال المؤقت

الحرب على غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية

موجز

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) برصد وتحليل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة وتداعيات الممارسات والسياسات الإسرائيلية فيها وانتهاكات القانون الدولي التي تُرتكب في سياق الاحتلال، على نحو ما كلّفتها الدول الأعضاء في قرارات عدّة منها القرار 316 (د-28) المؤرَّخ 18 أيلول/سبتمبر 2014 والقرار 326 (د-29) المؤرَّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016 والقرار 330 (د-30) المؤرَّخ 28 حزيران/يونيو 2018.

تعرض هذه الوثيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة قُبيل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي اندلعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ثم تتطرَّق إلى الآثار المباشرة على قطاع غزة من قتلٍ وتدميرٍ وتشريدٍ، والآثار السلبية على الاقتصاد الفلسطيني والانعكاسات الكارثية على القطاعات الاجتماعية. فتستعرض الوثيقة جانباً من الآثار المباشرة لهذه الحرب فضلاً عن التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الطويلة الأمد ليس على قطاع غزة فحسب، بل على الأرض الفلسطينية المحتلة برمّتها. ومن المتوقّع استمرار معاناة الفلسطينيين بفعل حجم الدمار والخسائر غير المسبوق على مدى عقود.

واللجنة مدعوّة إلى النظر في مضمون الوثيقة وإبداء الرأي بشأن كيفية دعم الشعب الفلسطيني في التعامل مع هذه التداعيات.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- الواقع الاقتصادي والاجتماعي قُبيل الحرب على غزة	34-5	4
ألف- الواقع الاقتصادي	15-7	4
باء- التعليم	23-16	7
جيم- الصحة	27-24	9
دال- المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	32-28	10
هاء- الأمن الغذائي	34-33	11
ثانياً- الحرب على غزة: آثارها المباشرة على السكان وعلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي	47-35	12
ثالثاً- الانعكاسات الطويلة الأمد	64-48	15
ألف- الانعكاسات الاقتصادية	56-49	15
باء- الانعكاسات الاجتماعية	64-57	18
رابعاً- الخلاصة	67-65	20

مقدمة

1- كلَّفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بموجب قراراتٍ منها القرار 316 (د-28) المؤرَّخ 18 أيلول/سبتمبر 2014، والقرار 326 (د-29) المؤرَّخ 15 كانون الأول/ديسمبر 2016، والقرار 330 (د-30) المؤرَّخ 28 حزيران/يونيو 2018، الأمانة التنفيذية للإسكوا بالاستمرار في رصد وتحليل وتوثيق تداعيات الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني ومجتمعه واقتصاده وبناه التحتية، وعلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية، والانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الشعب الفلسطيني والقانون الدولي، وتقديم التقارير الدورية إلى اللجنة في هذا الخصوص. كما طلبت الدول الأعضاء من الأمانة التنفيذية، عبر توصيتَين صادرتَين عن اجتماعَي اللجنة التنفيذية السابع (عبر الإنترنت، 21 كانون الأول/ديسمبر 2020) والثامن (عمَّان، 23-24 كانون الأول/ديسمبر 2021)، بالاستمرار في أنشطة الرصد والتحليل بهدف نشر الوعي بشأن السياسات والممارسات الإسرائيلية وتداعياتها المباشرة والطويلة الأمد على الشعب الفلسطيني، خاصة تلك السياسات التي تهدف إلى توطيد سيطرة إسرائيل على الأرض الفلسطينية وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني تابعاً لها، وتكثيف الجهود لدعم رؤية دولة فلسطين بشأن فكّ الارتباط الاقتصادي عن الاحتلال، وتعزيز قدرة المؤسسات الفلسطينية لا سيّما في مجال تقديم الخدمات.

2- تستمر معاناة الشعب الفلسطيني في وجه الظلم والسياسات الإسرائيلية التمييزية الساعية لتفتيته والتي تنطوي على انتهاكات للقانون الدولي وللحقوق الفردية والجماعية لهذا الشعب. فيعيش ملايين الفلسطينيين في الشتات وفي مخيمات اللاجئين في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي دول اللجوء، وهم محرومون من حقّهم في العودة الذي أكّدت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار رقم 194(III) المؤرَّخ 11 كانون الأول/ديسمبر 1948. إضافةً إلى ذلك، يعاني الفلسطينيون الذين يحملون الجنسية الإسرائيلية من التمييز المجتمعي والمؤسسي، كما يعاني الفلسطينيون في الأرض الفلسطينية المحتلة من وطأة الاحتلال المباشر وممارساته[1].

3- ويقوّض الاحتلال الاسرائيلي التنمية بسياساته وممارساته، ويفرض تبعية الاقتصاد الفلسطيني لإسرائيل، ويدمّر القطاعات الإنتاجية، وينتهك الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني[2]. ويستمرّ الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية المحتلة منذ 56 عاماً، باعتماد ممارسات قد ترقى إلى انتهاكاتٍ للقانون الدولي وبالقيام بإجراءات تعسُّفية بحقّ الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة[3]. وتعاني الضفة الغربية من التجزئة والحواجز العسكرية وعنف المستوطنين وقمع الاحتلال ومصادرة الأراضي[4]، فيما يقبع قطاع غزة منذ 16 عاماً في حصارٍ شديدٍ أدّى إلى أزماتٍ إنسانية وتدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. ونفّذت إسرائيل طيلة فترة الحصار عدّة عمليات عسكرية على القطاع، وشنّت عليه في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 حرباً ذات تداعيات غير مسبوقة إنسانياً واقتصادياً واجتماعياً.

4- تستعرض هذه الوثيقة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأرض الفلسطينية المحتلة قُبيل الحرب على غزة التي اندلعت في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023، حتى تاريخ الهدنة المؤقتة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر

---

(1) E/ESCWA/S-6/9.

(2) A/77/90-E/2022/66.

(3) A/78/127-E/2023/95 والنسخات السابقة لمذكرات الأمين العام ذات الصلة.

(4) المرجع نفسه.

2023. وترصد الآثار المباشرة للحرب على قطاع غزة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة، والتداعيات السلبية الطويلة الأمد.

أولاً- الواقع الاقتصادي والاجتماعي قُبيل الحرب على غزة

5- تشكِّل السياسات والممارسات التي تعتمدها إسرائيل منذ عام 1967 في الأرض الفلسطينية المحتلة منظومةً متكاملة للسيطرة على الأرض والهيمنة على السكان[5]. وإذ تنطوي العديد من السياسات والممارسات هذه على انتهاكاتٍ للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، فقد أدّت إلى تفتيت الأرض الفلسطينية المحتلة جغرافياً واقتصادياً، بما في ذلك تقسيم الضفة الغربية وفصل القدس الشرقية عن محيطها الفلسطيني وتهميشها.

6- أما قطاع غزة، فتمّ عزله عن الضفة الغربية وسائر العالم عبر الحصار المفروض منذ عام 2007، والذي تخلّلته عمليات عسكرية إسرائيلية متكرّرة فاقمت الواقع الاقتصادي والاجتماعي. فكان القطاع عشية حرب تشرين الأول/أكتوبر يعاني من أزمات إنسانية حادّة، حيث كان أكثر من 1.3 مليون من سكانه[6]، أو نسبة 57.4 في المائة، بحاجة لمساعدات إغاثية طارئة. ومع بداية عام 2023، تمّ تصنيف 38 في المائة من الأسر الفلسطينية عموماً على أنها تعاني من ظروف "كارثية" أو "بالغة الشدّة" أو "قاسية". وكان الوضع مزرياً بشكل خاص في غزة، حيث صُنِّفت 29 في المائة من الأسر على أنها تعيش في ظروف "كارثية" أو "بالغة الشدّة"[7].

ألف- الواقع الاقتصادي

7- أدّت منظومة السياسات والممارسات الإسرائيلية إلى "تجويف" الاقتصاد الفلسطيني وتآكل قدرته الإنتاجية وحرمانه من إمكانات نموّه. وتمثَّل هذا التجويف في نزع التنمية وترسيخ التبعية الاقتصادية الفلسطينية لإسرائيل، فحُوِّلت الأرض الفلسطينية المحتلة إلى سوقٍ أسيرة وخزّانٍ للعمالة الرخيصة للاقتصاد الإسرائيلي ومصدرٍ لمدخلاته[8].

8- وجرّدت منظومة السياسات والممارسات الإسرائيلية الاقتصاد الفلسطيني بصورة منهجية من الظروف والعناصر الحيوية لعمله الصحي، ممّا جعله غير قابل للحياة وشديد التأثُّر بالصدمات الداخلية والخارجية[9]. فتحرم منظومة السياسات والممارسات الفلسطينيين من السيطرة على الموارد الطبيعية والحدود، وتقيّد عملية الوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وتحدّ من حيّز السياسات. لذلك، ظلّ الاقتصاد الفلسطيني يعمل بأقلّ بكثير من إمكاناته الكاملة، فشهد تراجعاً في التنمية جعله معتمِداً اعتماداً كاملاً على إسرائيل والتحويلات الخارجية[10].

---

(5) E/ESCWA/S-6/9.

(6) United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA), Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory (January 2023), p. 5.

(7) المرجع نفسه، ص. 9.

(8) E/ESCWA/CL6.GCP/2021/3.

(9) E/ESCWA/CL6.GCP/2022/2.

(10) المرجع نفسه.

9- ومن علامات تجويف الاقتصاد الفلسطيني تقويض القطاعات الإنتاجية، وخاصة الزراعية والصناعية منها، والتي انخفضت مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من 34 في المائة في عام 1994 إلى 17 في المائة في عام 2022، فيما ازداد الاعتماد على قطاعات الخدمات من 60 في المائة عام 1994 إلى 78.4 في المائة عام 2022، ممّا أثَّر على النمو الاقتصادي والعمالة والتجارة (الشكل 1).

الشكل 1- حصّة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي (بالنسبة المئوية)

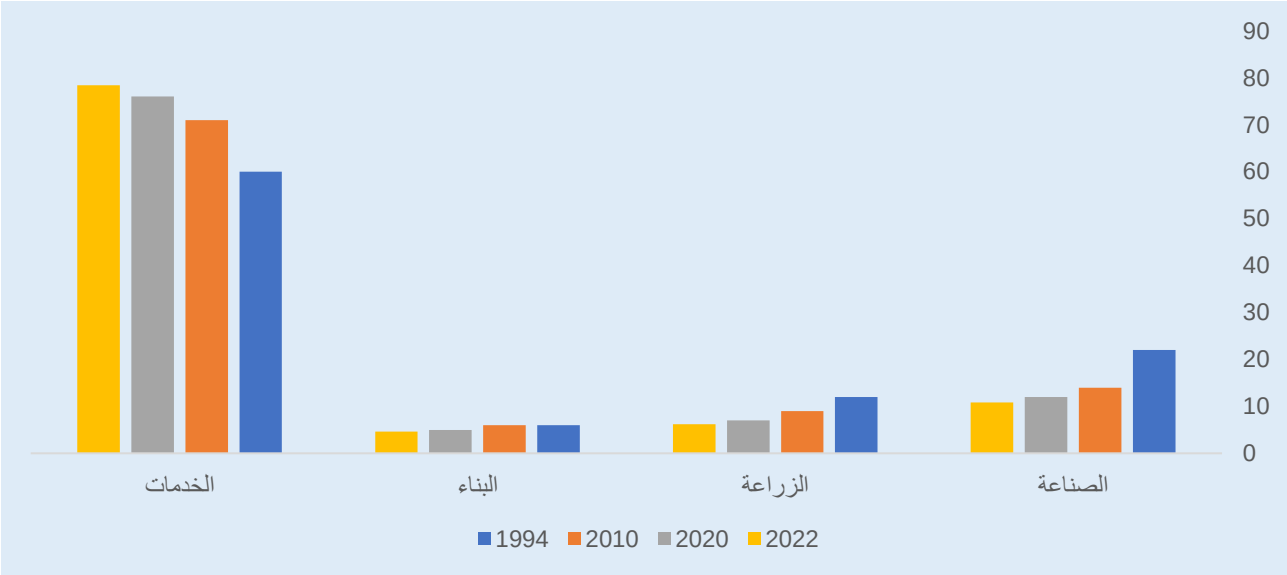

المصدر: حسابات الإسكوا بالاستناد إلى بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

10- وأدّت الممارسات والسياسات الإسرائيلية إلى تآكل القدرة الإنتاجية الفلسطينية، وإعادة توجيه القطاع الخاص نحو الأنشطة الاقتصادية غير القابلة للتداول، كما تسبَّبت بعجز هيكلي كبير في الميزان التجاري، فبلغت الواردات الفلسطينية في عام 2022 المقدَّرة بـ 8.2 مليار دولار أمريكي، أي ستة أضعاف قيمة الصادرات البالغة 1.4 مليار دولار. وعليه، بلغ العجز التجاري الإجمالي أكثر من 6.6 مليار دولار، أو 37 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي[(11)].

11- لا تزال المساعدات الدولية للميزانية تتضاءل، فانخفضت من 27 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 إلى 1.8 في المائة في عام 2022، ممّا يضاعف من الفجوة المالية للسلطة الفلسطينية ويجعلها غير قادرة على دفع مستحقاتها، باستثناء الأجور الجزئية لموظفي القطاع العام[(12)].

12- بالإضافة إلى ذلك، تسبَّب انخفاض الدعم الخارجي للميزانية وخصم إسرائيل حوالي 30 مليون دولار من عائدات الضرائب التي تحصِّلها نيابةً عن السلطة الفلسطينية، استناداً إلى قانون بشأن حجز المدفوعات لتغطية

(11) البيانات من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول التجارة، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(12) World Bank, World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (September 2022), p. 36.

الهجمات ضد الإسرائيليين[13]، في تباطؤٍ اقتصادي كبير وانخفاض النمو الذي لم يتعدَّ نسبة 3.1 في المائة في الربع الأول من عام 2023[14].

الشكل 2- التجارة الفلسطينية وحصة إسرائيل

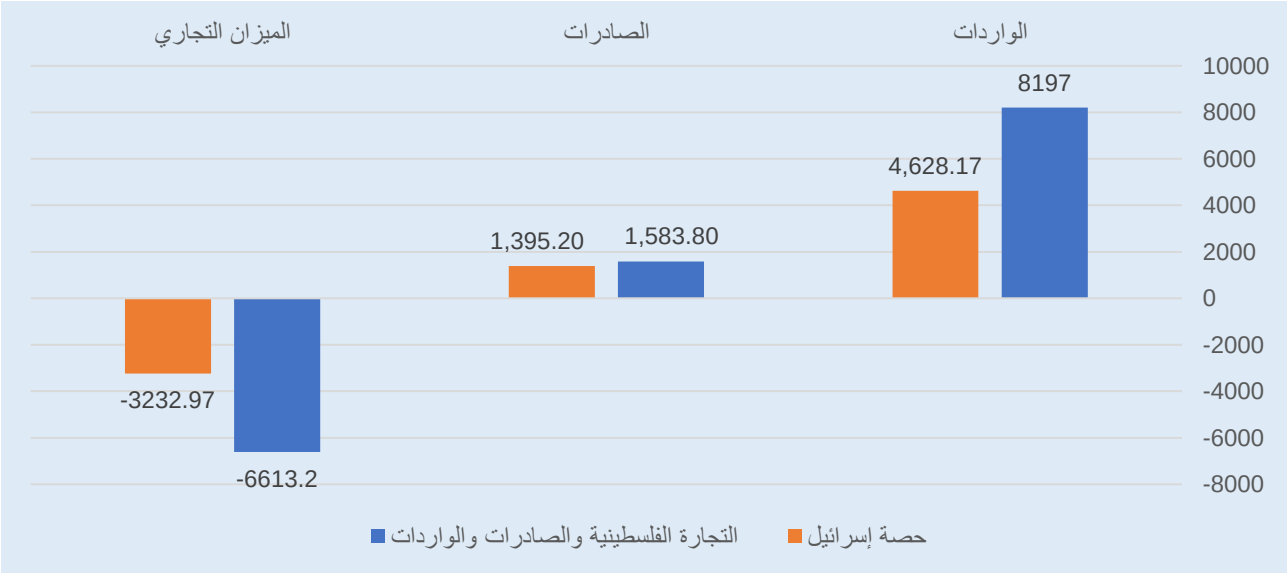

المصدر: البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

13- وأدّى الحصار والقيود الأخرى إلى تدهور الأوضاع في غزة على مرّ السنين. فالظروف المعيشية عشية حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023 كانت أسوأ بكثير مما كانت عليه في عام 2000. وتراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في غزة من 1,971.9 دولار في عام 2000 إلى 1,256.3 دولار في عام 2022 (الشكل 3)[15]. كذلك، انخفضت مساهمة غزة في الاقتصاد الفلسطيني إلى 17.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022، مقارنةً بنسبة 36 في المائة في عام 1994، ويرجع ذلك أساساً إلى القيود الاقتصادية والحصار المفروض عليها والتصعيد العسكري المتكرّر ضد القطاع[16].

14- وبلغت خسائر دولة فلسطين بسبب الحصار المفروض على قطاع غزة منذ عام 2007 حتى عام 2022 أكثر من 35 مليار دولار، أي ما يزيد عن عشرة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي لقطاع غزة في عام 2022 والذي بلغ 3,280 مليون دولار[17].

(13) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 71.

(14) World Bank, Racing against time - World Bank Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee (September 2023), p. 2.

(15) البيانات من موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول الحسابات القومية، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(16) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 73.

(17) بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في بيان صحفي صدر في 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

الشكل 3- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)

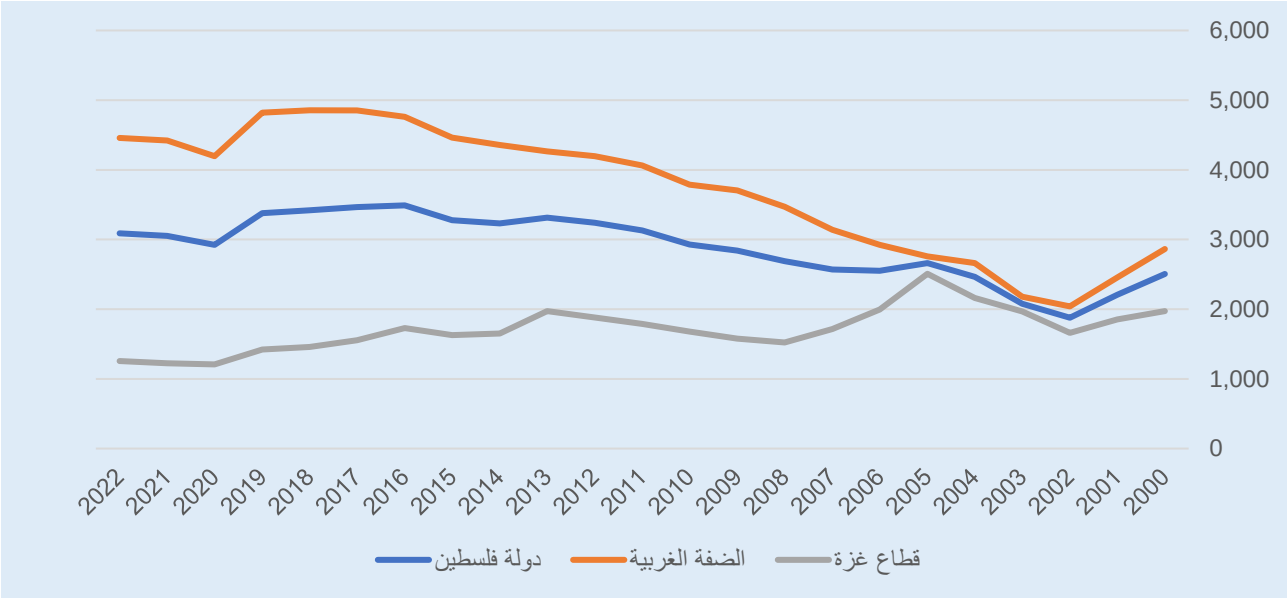

المصدر: البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

15- وإذ شكّل ارتفاع البطالة أحد نتائج التجويف الاقتصادي خلال الربع الثالث من عام 2023، بلغت نسبة البطالة في البلاد 24.1 في المائة (12.9 في المائة في الضفة الغربية و45.1 في المائة في قطاع غزة)، وبلغت نسبة البطالة بين الخرّيجين الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 سنة 47 في المائة (30 في المائة في الضفة الغربية و73 في المائة في قطاع غزة). كما بلغت نسبة البطالة بين الإناث 40.1 في المائة، أي ضعف ما سُجِّل للذكور (20.1 في المائة)[18].

باء- التعليم

16- بحلول عام 2023، كان 608,556 طالباً وطالبة فلسطينيين يحتاجون إلى مساعدة إنسانية، منهم 215,872 في الضفة الغربية و392,684 في غزة[19].

17- بلغ عدد المدارس في الأرض الفلسطينية المحتلة 3,190 مدرسة تضمّ 1,382,932 طالباً، وهي موزّعة على الشكل التالي: 2,394 مدرسة لـ 774,568 طالباً و39,914 مدرّساً في الضفة الغربية، و796 مدرسة لـ 608,364 طالباً و22,438 مدرّساً في قطاع غزة[20].

(18) بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن بيانات مسح القوى العاملة لتموز/يوليو – أيلول/سبتمبر 2023 ما قبل الحرب على قطاع غزة.

(19) OCHA (2023). Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory, p. 44.

(20) Palestinian Central Bureau of Statistics (2023). Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS) Issues a Press Release on the Impact of the Israeli Occupation Aggression on the Right to Education in Palestine during the 07/10/2023 - 11/11/2023.

18- بلغ معدل عدد الطلبة لكلّ صفّ 30.7 في الأرض الفلسطينية المحتلة. وبلغ معدل عدد الطلبة لكلّ صفّ في الضفة الغربية 26.7 طالباً في المدارس التابعة للحكومة، مقابل 34.3 طالباً في مدارس الأونروا. أمّا في قطاع غزّة، فبلغ معدل عدد الطلبة لكلّ صفّ في المدارس التابعة للحكومة 38.6 طالباً مقابل 41.1 طالباً في مدارس الأونروا[21].

19- ويتعرّض قطاع التعليم في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى هجمات إسرائيلية متكرّرة. فشهد النصف الأول من عام 2023 نحو 423 اعتداءً على قطاع التعليم، تمثّلت بأعمال عدائية نفّذتها القوات الإسرائيلية على المدارس، كإطلاق النار عليها وإغلاق أبوابها وممارسة الترهيب ومنع المعلمين والطلبة من المرور عبر نقاط التفتيش[22].

20- وتأثّر بفعل هذه الحوادث 179 مدرسة و21 حضانة و57,074 طالباً وطالبة و2,776 مدرّساً ومدرّسة. وتسبّب الاحتلال، عبر هذه الهجمات على قطاع التعليم، بهدر نحو 19,838 دقيقة خلال النصف الأول من عام 2023[23].

21- وقامت السلطات الإسرائيلية، في النصف الأول من عام 2023 أيضاً، بهدمٍ جزئي لمدرستين في المنطقة (ج). كذلك، أصدرت الإدارة المدنية الإسرائيلية أربعة أوامر عسكرية جديدة (أوامر هدم – وقف العمل) استهدفت ثلاث مدارس أخرى. وصدرت أوامر هدم جزئي أو كامل بحقّ ما يُقدّر بـ 60 مدرسة (52 منها في المنطقة (ج) و8 في القدس الشرقية) أو أنّها تلقّت أوامر بوقف العمل فيها. وتخدم هذه المدارس حوالي 6,800 طالب وطالبة في المناطق الأكثر ضعفاً في الضفة الغربية[24].

22- فالمدارس في المنطقة (ج) والقدس الشرقية معرضّة باستمرار لخطر وقف العمل أو أوامر الهدم، بسبب الافتقار إلى تصاريح البناء التي يكاد يستحيل الحصول عليها من سلطات الاحتلال. ولا تزال المدارس الفلسطينية في القدس الشرقية تعاني من نقصٍ مزمنٍ في التمويل. وتُرجِم نقص الحيّز وعدم القدرة على الحصول على تصاريح البناء إلى نقصٍ مزمنٍ في الفصول الدراسية، ممّا أدّى إلى الاكتظاظ وإعاقة تقديم التعليم الجيد[25].

23- وتُقدَّر معدلات التسرُّب في الضفة الغربية بنسبة 19 في المائة (55 في المائة من الفتيان و36 في المائة من الفتيات). وأفاد نحو 24 في المائة من الأسر بأنّ الأطفال يشعرون بعدم الأمان أو عدم الأمان الشديد عند

---

(21) المرجع نفسه.

(22) Occupied Palestinian Territory - Education Cluster (2023). Education-related incidents in oPt, semi-annual report (January-June 2023).

(23) المرجع نفسه.

(24) المرجع نفسه.

(25) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 101.

التوجُّه إلى المدارس والعودة منها والتواجد فيها[26]. وفي غزة، تسرَّب حوالي 5.7 في المائة من الأطفال في سن الدراسة من المدارس، ويعود ذلك أساساً لأسباب مالية أو بسبب ضعف القدرة الاستيعابية للمدارس[27].

جيم- الصحة

24- بحلول عام 2023، كان أكثر من 1,600,000 فلسطيني(ة) بحاجة للمساعدة الإنسانية في مجال الصحة، في ظلّ التدهور المستمرّ للقطاع الصحي[28]. ويُعزى تدهور نظام الرعاية الصحية في الضفة الغربية إلى ضعف البنية التحتية، والصعوبات اللوجستية، والإجراءات التقييدية الإسرائيلية، وتعرُّض قطاع الصحّة للضغط المتزايد نتيجةً لاستمرار العنف ضد الفلسطينيين وتصاعُدِه، لا سيّما خلال قمع التظاهرات. كذلك، سبَّب الحصار تدهور نظام الرعاية الصحية في قطاع غزة الذي بات عاجزاً عن تأمين المستلزمات الطبية والأدوية والتجهيزات والكوادر البشرية[29].

25- وتتعرَّض المرافق الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة إلى الهجمات والعنف من الجيش والقوة الأمنية الإسرائيلية. ومنذ بداية عام 2023، تعرَّضت المستشفيات إلى 189 هجوماً إسرائيلياً[30]. ويسهم تطبيق النظام القانوني والسياسي المزدوج الذي يحكم الأرض الفلسطينية المحتلة في استمرار التفاوتات الصحية. وأدى ذلك إلى إضعاف نظام الرعاية الصحية الفلسطيني، الذي يعاني من نقصٍ كبيرٍ في الموظفين المتخصِّصين والمرافق المتخصِّصة والأدوية المتاحة. كذلك، تعيق القيود الإسرائيلية قدرة الفلسطينيين على الحصول على الخدمات الصحية الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأولية[31].

26- وتقوِّض سياسة تقييد الحركة والحصار والإغلاق التي تفرضها السلطات الإسرائيلية عمل نظام الرعاية الصحية، وتعوق وصول المواطنين إلى الخدمات الصحية في الوقت المناسب، لا سيّما في قطاع غزة والقدس والمناطق المتأثِّرة بالجدار والمستوطنات. وتعرقل السلطات الإسرائيلية عملية تقديم الرعاية الصحية لأكثر من 160,000 فلسطيني(ة) في المنطقة (ج) في الضفة الغربية[32]. كذلك، يواجه قطاع الصحة في غزة عقبات عدّة، منها عمليات الإغلاق وغيرها من التدابير التي تحول دون عمله العادي، ممّا يؤثِّر على القدرة على تقديم الخدمات الصحية الأساسية. ولا يستفيد العاملون الصحيون في غزة عادةً من الأساليب الجديدة وأفضل الممارسات والتكنولوجيا الطبية، كما هي حال زملائهم في مناطق أخرى من العالم، مما يزيد من صعوبة تبادل المعرفة والوصول إليها[33].

---

(26) OCHA (2023). Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory, p. 38, 50-51.

(27) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 99.

(28) OCHA (2023). Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory, p. 44.

(29) OCHA (2023). Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory, p. 52-53.

(30) World Health Organization (WHO) (2023). Monthly Report July 2023.

(31) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 90.

(32) WHO (2023). Palestinian Voices 2022-2023

(33) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 92.

27- وتشمل عمليات الإغلاق في غزة فرض قيود على الوصول إلى الرعاية الطبية المتخصِّصة المنقِذة للحياة وغير المتوفرة في غزة. وللحصول على هذه الرعاية، يحتاج المرضى إلى تصريح خروج إسرائيلي، غالباً ما يتأخر إصداره أو يُرفض. وفي عام 2022، لم تتمّ الموافقة على 33 في المائة من طلبات تصاريح المرضى و62 في المائة من طلبات تصاريح لمرافقي المرضى من قطاع غزة[34].

دال- المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية

28- تعود التحديات المرتبطة بتوفر المياه للفلسطينيين بالأساس إلى السياسات والممارسات والإجراءات الإسرائيلية التي تسعى إلى استغلال الموارد وتحرم الفلسطينيين من نصيبهم وحقّهم في المياه[35].

29- تسيطر إسرائيل على 90 في المائة من مصادر المياه الجوفية المشتركة في الضفة الغربية، وتصادر الآبار الفلسطينية، وتمنع الفلسطينيين من حفر آبار يزيد عمقها على 140 متراً. كما أنّها لا تمنح التراخيص لإقامة مشاريع مائية، لا سيّما في المنطقة (ج)، وتهدم المنشآت المائية، وتحرم الفلسطينيين من حصّتهم من مياه نهر الأردن المقدَّرة بنحو 250 مليون متر مكعب سنوياً[36]. وفي ظلّ هذه الظروف، يعاني الفلسطينيون من انقطاع المياه لأيام، وحتى لأسابيع أحياناً، خاصةً في فصل الصيف. ونتيجةً لهذا الواقع، لا تُروى إلاّ 6.8 في المائة من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية بسبب قلّة كميات المياه المتاحة للمزارعين الفلسطينيين[37].

30- ويضطر الفلسطينيون إلى شراء حوالي نصف كمية المياه المخصَّصة للاستخدام المنزلي من شركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" (Mekorot)، التي تُزوِّد المستوطنات الإسرائيلية بكميات مضاعفة، وتخفِّض بشكل روتيني الإمدادات الفلسطينية بنسبة تصل إلى 50 في المائة خلال فصل الصيف لتلبية احتياجات الاستهلاك في المستوطنات الإسرائيلية[38].

31- وتنعكس هذه الإجراءات على حصّة الفرد اليومية من المياه المستهلَكة التي تصل إلى 89 لتراً للفرد في اليوم، وهي أقلّ من الحدّ الأدنى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية (100 لتر للفرد يومياً) لتلبية الاحتياجات اليومية الأساسية وتقليل مخاطر الأمراض. ثمّ أنّ هذه الحصّة هي أقلّ بكثير من حصّة الفرد اليومية من المياه المستهلَكة في إسرائيل والمستعمرات، والتي تصل إلى 242 لتراً للفرد يومياً[39].

---

(34) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 93.

(35) معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) (2022). الموقف الفلسطيني حول ملفات الوضع الدائم الاقتصادية.

(36) ماس (2013). نظام تعرفة المياه في الأراضي الفلسطينية بين الكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية.

(37) ITRC/UNOPS (2018). A Fast Track Analysis of infrastructure provision in Palestine.

(38) ماس (2022). الموقف الفلسطيني حول ملفات الوضع الدائم الاقتصادية.

(39) بتسيلم (2011). فارق الاستهلاك بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

32- أمّا في قطاع غزّة، فتُعتبر 96 في المائة من المياه المستخرَجة من الحوض الجوفي غير صالحة للاستهلاك البشري. ويواجه قطاع غزة بفعل الحصار المفروض عليه أزمةً في تأمين المستلزمات والمواد المتعلقة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية[40].

هاء- الأمن الغذائي

33- بحلول عام 2023، كان 33 في المائة من الفلسطينيين يعانون من انعدام الأمن الغذائي (63 في المائة في قطاع غزة و14 في المائة في الضفة الغربية)[41]، وكان أكثر من مليون ونصف فلسطيني(ة) بحاجة الى المساعدة الإنسانية في مجال الأمن الغذائي (352,817 في الضفة الغربية و1,188,989 في قطاع غزة). يعود ذلك إلى عدّة عوامل منها الفقر، وغياب الإمكانيات المادية، والممارسات الإسرائيلية العدائية تجاه الشعب الفلسطيني وممتلكاته. وفي عام 2022، قامت القوات الإسرائيلية بتدمير 220 منشأة زراعية في الضفة الغربية، علماً أنّها تمثِّل 34 في المائة من مجمل المنشآت الزراعية. وتدهور الأمن الغذائي بفعل الحصار المفروض على قطاع غزة وعمليات التصعيد العسكري المتكرّرة، لا سيّما تلك التي نُفِّذت في عام 2022 وأدّت إلى تدمير عشرات المنشآت الزراعية في قطاع عزّة[42]. وفي ظلّ هذا الواقع، بلغ معدل انتشار فقر الدم في الأرض الفلسطينية المحتلة 31 في المائة في عام 2019، وتقزُّم الأطفال 7.8 في المائة في عام 2020[43].

34- ويكمن أحد العوامل الرئيسية لانعدام الأمن الغذائي في القدرة المحدودة على إنتاج الأغذية وتخزينها، ويُعزى ذلك أساساً إلى التدمير الإسرائيلي المتكرّر للأراضي والبنية التحتية للمياه، والقيود المفروضة على إعادة البناء أو إعادة التأهيل، ومحدودية الوصول إلى الأراضي الزراعية وإمدادات المياه[44]. وساهم ذلك في اعتماد دولة فلسطين إلى حدٍّ بعيد على الأسواق الإسرائيلية والدولية، فبلغت الواردات الغذائية نحو 34 في المائة من إجمالي الواردات، مع استيراد 91 في المائة من القمح و95 في المائة من الزيت النباتي المستهلَك[45]. وفي غزة، فرضت إسرائيل حصاراً شمل قيوداً على الوصول إلى الأراضي الزراعية ومناطق صيد الأسماك وعلى حركة البضائع، وأدى إلى الحدّ من الوصول إلى المواد الغذائية وسط تفشي الفقر. ونتيجة لذلك، كان 80 في المائة من سكان غزة بحاجة إلى مساعدات غذائية قبل الحرب[46].

(40) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 87.

(41) Food Cluster Sector. Food Insecurity in Palestine (2022).

(42) OCHA (2023). Humanitarian Needs Overview: Occupied Palestinian Territory, p. 45-46.

(43) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023). بيانات FAOSTAT.

(44) ESCWA (2023). The Nexus of Needs: Weaponizing Access to Water, Energy, Food and Land in Palestine and Southern Lebanon.

(45) A/78/127-E/2023/95، الفقرة 81.

(46) World Food Programme (WFP) (2022). WFP Palestine- Monthly Market Dashboard.

ثانياً- الحرب على غزة: آثارها المباشرة على السكان وعلى الواقع الاقتصادي والاجتماعي

35- ترتّب عن الحرب على غزة كمٌّ غير مسبوق من القتل والدمار وتشريد السكان. وأدّى الحصار الخانق الذي فرضته إسرائيل على القطاع منذ 9 تشرين الأول/أكتوبر، إلى تفاقم الواقع المعيشي المتردّي الذي كان أهل غزة يعانون منه والذي أُوردت تفاصيله أعلاه. وانعكس كل ذلك انهياراً شبه كامل في القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الأساسية الحيوية كالتعليم، والصحة، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والأمن الغذائي.

الشكل 4- ضحايا الحروب الخمس على قطاع غزة

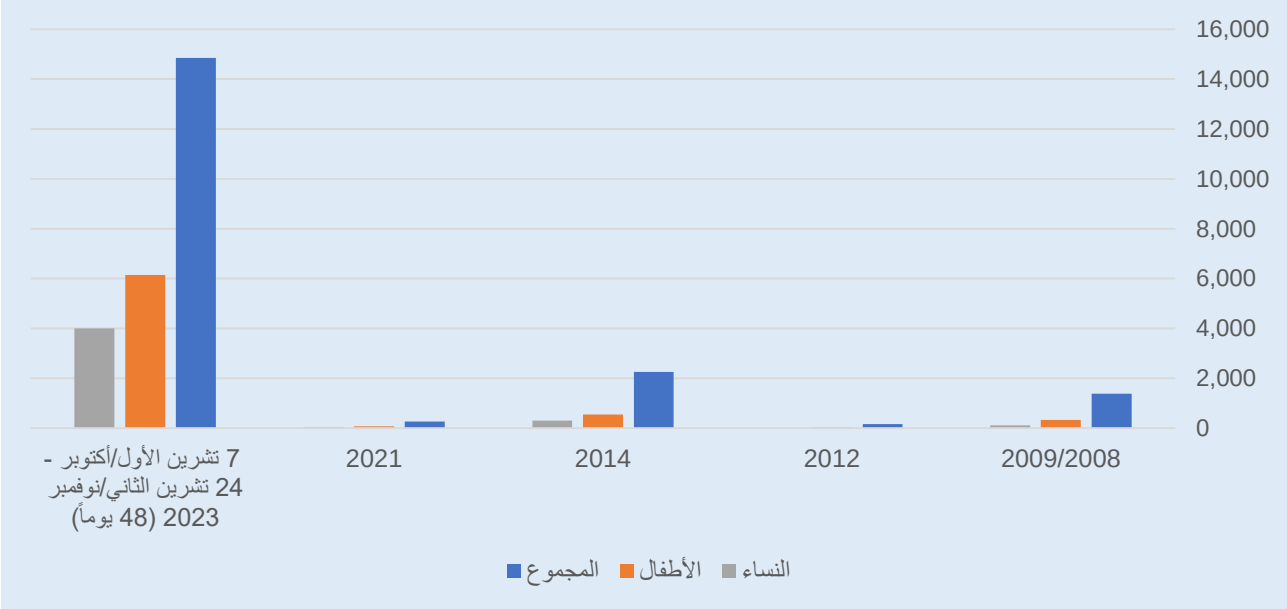

المصدر: البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

36- أدّت الحرب المستمرّة على غزة، منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 وحتى تاريخ الهدنة في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، إلى مقتل 14,854 فلسطينياً، من بينهم 6,150 طفلاً و4,000 امرأة. ومن المتوقّع أن يفوق عدد الضحايا المُعلَن عنه هذا الرقم نظراً لارتفاع عدد المفقودين تحت الأنقاض (7,000 مفقود، منهم 4,700 طفل وامرأة). ومن بين الضحايا، 65 صحفياً، و205 أفراد من الطواقم الطبية، و108 موظفين من موظفي الأونروا و36 عنصراً من الدفاع المدني. أمّا عدد الجرحى فتعدّى 36,000 فلسطيني(ة) بينهم 6,168 طفلاً[47].

37- وتشير التقديرات إلى أنّ أكثر من 1.7 مليون شخص في غزة هم نازحون داخلياً[48]، بمن فيهم حوالي 1,037,000 نازح يقيمون في أكثر من 156 ملجأً للأونروا في مختلف أنحاء القطاع. وأشارت الأونروا إلى أنّ

(47) قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(48) مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (2023). الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل- تقرير موجز بالمستجدات رقم 46.

ملاجئها مكتظة وتأوي عدداً كبيراً من الأشخاص يفوق قدرتها الاستيعابية[49]، وأنّ هناك في المتوسط وحدة استحمام واحدة لكلّ 4,500 نازح ومرحاضاً واحداً لكلّ 220 نازحاً في هذه الملاجئ[50].

38- ومنذ بدء الحرب وحتى إعلان الهدنة، فاق عدد الوحدات السكنية المدمّرة نتيجةً للهجمات ما مجموعه 46,000 وحدة، وبلغ عدد الوحدات السكنية المتضرّرة 234,000 وحدة، كما أسفرت العمليات العسكرية عن تضرُّر 26 مستشفى وخروجها عن الخدمة، وتدمير 91 دار عبادة و103 مقرّات حكومية[51]. وبلغ عدد المدارس المتضرّرة جزئياً 76 مدرسة، مقابل 141 مدرسة متضرّرة بشكل متوسط، و82 مدرسة مدمّرة بشكلٍ كبير أو كامل. كذلك، تضرّرت 50 مدرسة تابعة للأونروا و311 مدرسة حكومية أو تدمّرت بالكامل[52].

39- إضافةً إلى ذلك، سُجِّل 335 هجوماً على مراكز الرعاية الصحية في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر، منها 164 هجوماً في قطاع غزة و171 هجوماً في الضفة الغربية. ونتيجة لهذه الهجمات ونقص الوقود والأدوية والمياه الصالحة للشرب وغيرها من الموارد الأساسية، انخفضت سعة أسِرّة المستشفيات في غزة من 3,500 سرير قبل 7 تشرين الأول/أكتوبر إلى 1,400 سرير، ممّا سبَّب وضعاً حرجاً للمرضى الذين يعانون من إصابات وأمراض أخرى تستوجب دخول المستشفى[53].

40- منذ اندلاع الحرب وحتى عشية الهدنة، خرج عن الخدمة 26 مستشفىً من أصل 36 بسبب نفاد الوقود ونتيجةً للدمار الحاصل[54]. وخلال هذه الفترة نفسها، وثّقت منظمة الصحة العالمية 181 هجوماً على قطاع الصحة، نتج عنها مقتل 553 فلسطينياً(ة) منهم 22 عاملاً في قطاع الصحة، و707 جرحى منهم 59 عاملاً في قطاع الصحة. كما أسفر عن استهداف المرافق الصحية (45 مرفقاً) تدمير 24 مستشفىً وتحطُّم 32 سيارة إسعاف[55].

41- وفي ظلّ هذا الواقع، تعرَّض القطاع التعليمي في غزة إلى شلل تام، ممّا أثّر سلباً على أكثر من 625,000 طالب و22,564 مدرّساً، منهم 332,000 طالب و13,000 مدرّس تأثّروا بشكلٍ مباشر بتدمير مدارسهم. ومنذ اندلاع الحرب على غزة وحتى 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، تسبَّب الاحتلال بمقتل 183 مدرّساً و3,117 طالباً، وإصابة 403 مدرّسين و4,613 طالباً في قطاع غزة[56].

---

(49) وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) (2023). تقرير الأونروا رقم 36 حول الوضع في قطاع غزة والضفة الغربية (التي تشمل القدس الشرقية).

(50) المرجع نفسه.

(51) قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(52) UNICEF, Save the Children, Education Cluster (2023). Education Under Attack in the Gaza Strip - As of 13 November 2023; UNICEF (2023). UNICEF in the State of Palestine - Escalation Humanitarian Situation Report No. 7, 23 November 2023.

(53) UNICEF (2023). UNICEF in the State of Palestine - Escalation Humanitarian Situation Report No. 7, 23 November 2023.

(54) WHO (2023). oPt Emergency Situation Update, Issue 14 - As of 23 November 2023.

(55) المرجع نفسه.

(56) UNICEF, Save the Children, Education Cluster (2023). Education Under Attack in the Gaza Strip - As of 13 November 2023.

42- لا شكّ في أنّ قطاع غزة يواجه كارثة إنسانية في قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، إذ انخفض معدل استهلاك الفرد للمياه في غزة من 82.7 إلى ما بين 1 و3 لتر للفرد في اليوم نتيجةً للحرب الحالية. كذلك، انخفض إنتاج محطات تحلية المياه في قطاع غزة بنسبة 98 في المائة ومياه الآبار بنسبة 97 في المائة وشركة المياه الإسرائيلية "ميكروت" بنسبة 47 في المائة، ممّا أدّى إلى انخفاضٍ إجمالي في إنتاج المياه وصل إلى 90 في المائة. وأدّت الحرب أيضاً إلى تدمير القدرة التشغيلية لمحطات تحلية المياه ومحطات معالجة المياه العادمة في قطاع غزة[57].

43- ولا يستفيد الفلسطينيون في قطاع غزة من المياه النظيفة في المحافظات الشمالية للقطاع، ثمّ أنّ انقطاع الوقود أثّر سلباً على القدرة التشغيلية لآبار المياه ومحطات التحلية والتكرير. كذلك، توقّفت الأونروا عن إزالة النفايات، ممّا يعرّض القطاع إلى خطر تراكم 400 طن من النفايات يومياً[58].

44- أعلنت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أنّ كلّ المدنيين في قطاع غزة يواجهون انعدام الأمن الغذائي بفعل التصعيد العسكري[59]. وبحسب برنامج الأغذية العالمي، لا يملك قطاع غزة إلاّ 10 في المائة من الاحتياجات الغذائية منذ بداية الأزمة، ويعاني من نقص شديد في الغذاء وانتشار الجوع بين سكّانه[60]. ويواجه الشمال نقصاً حادّاً في الغذاء بعد توقّف المخابز عن العمل منذ 7 تشرين الثاني/نوفمبر بسبب نقص الوقود والمياه ودقيق القمح وما لحقها من أضرار هيكلية. ويُقال إنّ دقيق القمح لم يَعُد متوفراً في السوق. ولم يتمكن أعضاء قطاع الأمن الغذائي من تقديم المساعدات في الشمال لانقطاع إمكانية الوصول إليه إلى حدٍّ كبير[61].

45- وأثناء العدوان، تعرَّضت الأراضي الزراعية والبنى التحتية الزراعية لأضرار جسيمة بسبب القصف الإسرائيلي. وتُظْهِرُ بيانات الأقمار الصناعية أنه اعتباراً من 17 تشرين الثاني/نوفمبر، عانت 15 في المائة من الأراضي الصالحة للزراعة في قطاع غزة من انخفاض كبير في الصحة والكثافة. وفي محافظة شمال غزة، تضرّرت 35 في المائة من الأراضي الزراعية[62].

46- وترافق اندلاع الحرب على غزة مع تصعيد كبير في هجمات المستوطنين وإجراءات السلطات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية، التي شكَّلت انتهاكات للقانون الدولي[63]. فبين 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 و24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قُتِل 216 فلسطينياً، من بينهم 56 طفلاً، وجُرِح 2,850 على يد الجنود

(57) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). كارثة بيئية تهدّد سُبُل الحياة في قطاع غزة.

(58) OCHA (2023). Hostilities in the Gaza Strip and Israel - reported impact | Day 44.

(59) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (2023). بيان المدير العام بشأن الأوضاع على صعيد الأمن الغذائي في غزة، 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(60) برنامج الأغذية العالمي (2023). برنامج الأغذية العالمي يحذّر: غزّة تواجه الجوع على نطاق واسع مع انهيار النظم الغذائية.

(61) OCHA (2023). Hostilities in the Gaza Strip and Israel | Flash Update #41.

(62) UNOSAT (2023). UNOSAT Gaza Strip Agricultural Damage Assessment (November 2023).

(63) A/78/127-E/2023/95؛ A/78/502.

والمستوطنين الإسرائيليين[64]، كما شنّت السلطات الإسرائيلية حملات اعتقال واسعة (حتى 24 تشرين الثاني/نوفمبر)، اعتقلت خلالها أكثر من 3,130 شخصاً[65]، من بينهم 200 طفل[66].

47- كذلك، أسفرت الهجمات الاسرائيلية على الضفة الغربية عن مقتل 24 طالباً فلسطينياً وإصابة 250 آخرين، واعتقلت قوات الاحتلال 40 مدرّساً، ونفّذت اعتداءات على 27 مدرسة حكومية[67].

ثالثاً- الانعكاسات الطويلة الأمد

48- بالإضافة إلى ما سبق من آثار غير مسبوقة على الفلسطينيين، لا سيّما سكان غزة منهم، نتيجةً للحرب وأعداد الضحايا وحجم الدمار، لا يغفل أنّ لكلّ ذلك تداعيات طويلة الأمد على الشعب الفلسطيني وواقعه الاقتصادي والاجتماعي، وعلى قدرته على الحصول على الخدمات الأساسية التي يحتاجها.

ألف- الانعكاسات الاقتصادية

49- بعد مضي شهر واحد من الحرب على غزة، ستبلغ خسائر الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين ما يقارب 857 مليون دولار أمريكي، وقد يصل هذا الرقم إلى 2.5 مليار دولار أمريكي إذا استمرّت الحرب شهراً ثالثاً (الشكل 5).

الشكل 5- خسائر الناتج المحلي الإجمالي لدولة فلسطين في عام 2023 حسب سيناريوهات الحرب لشهر واحد، وشهرين، وثلاثة أشهر (بمليارات الدولارات)

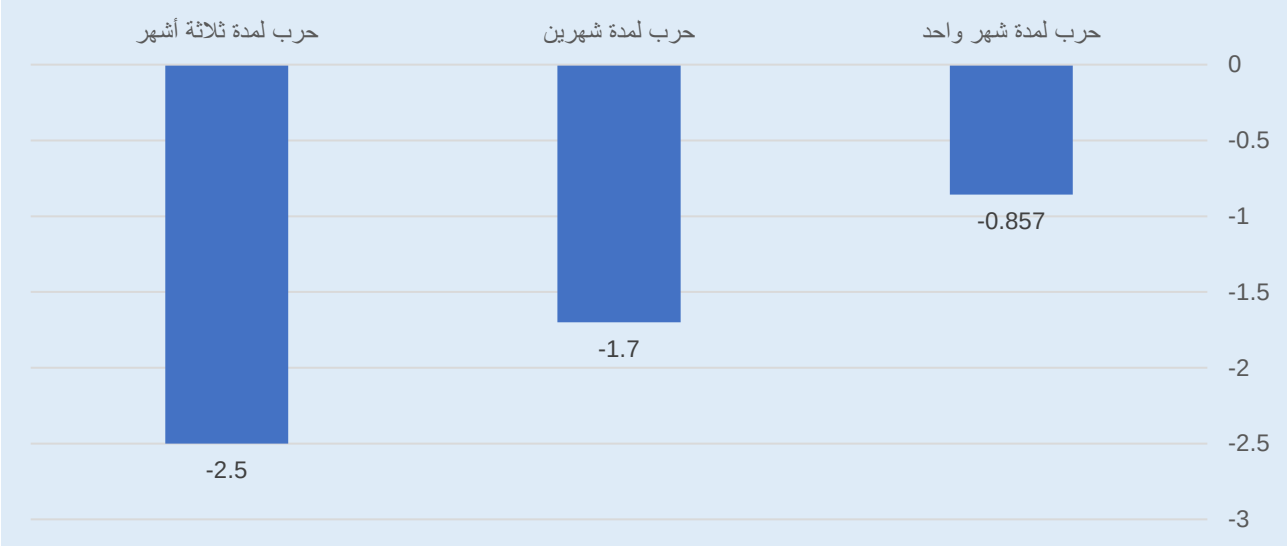

المصدر: E/ESCWA/UNDP/2023/Policy brief.1.

(64) قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(65) المرجع نفسه.

(66) قاعدة بيانات مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(67) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول أثر عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين على الحقّ في التعليم خلال الفترة 2023/10/07-2023/11/11.

50- يُتوقّع أن يسجّل الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024 انخفاضاً إضافياً قَدْره 904 ملايين دولار (4.2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المتوقّع لعام 2024) إذا استمرت الحرب لمدّة شهر واحد، وانخفاضاً إضافياً بقيمة 1.5 مليار دولار (6.9 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024) إذا استمرت الحرب لمدّة شهرين، و1.9 مليار دولار (8.7 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2024) إذا استمرت الحرب ثلاثة أشهر[68].

51- ومن المتوقع أن يُعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي إلى انخفاض التدفقات التجارية وتدفقات رأس المال، وتراجع الاستثمارات المستقبلية، وتدنّي الإنتاجية، وارتفاع تكاليف الإنتاج، بما في ذلك في مجال النقل، وزيادة انعدام الأمن عموماً، مع ما يرافق ذلك من آثار سلبية دائمة على الناتج والإنتاجية المحتملَين لسنوات عديدة. فبعد شهر واحد على بداية الحرب، من المتوقع أن يكون إجمالي الاستثمار قد انخفض بنسبة تصل إلى 15.3 في المائة مقارنة بتقديرات ما قبل الحرب لعام 2023، بينما يُتوقّع أن ينخفض إجمالي الصادرات والواردات بنسبة 13.2 في المائة و4 في المائة على التوالي. وإذا استمرت الحرب لمدّة ثلاثة أشهر، فيُقدَّر أن ينخفض الاستثمار بنسبة تصل إلى 44.3 في المائة، وأن تتراجع الصادرات والواردات بنسبة تصل إلى 27.7 في المائة و14.3 في المائة على التوالي. إذاً، يبدو واضحاً أنّ التداعيات الاقتصادية للحرب ستتفاقم أكثر كلّما طال أمدها[69].

52- سيعاود معدّل البطالة الارتفاع إلى ما يقارب الـ 64 في المائة، بحسب تقديرات الإسكوا، نظراً إلى توقُّف الأنشطة الاقتصادية بكافة أشكالها[70]. فنتيجةً للحرب المستمرّة على قطاع غزة، توقّف ثلث منشآت القطاع الخاص عن الإنتاج (أي ما مجموعه 56,000 منشأة) وتعطّلت العمالة التي تُقدَّر بنحو 147,000 عامل[71]. وبحسب معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، تُقدَّر كلفة التعويضات لإعادة البناء وتنشيط الحياة في القطاع المحاصر بما بين 10 و20 مليار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة[72].

53- وتشير التقديرات إلى فقدان 61 في المائة من فرص العمل في غزة، أي ما يعادل 182,000 وظيفة، و24 في المائة من فرص العمل في الضفة الغربية، أي ما يعادل 208,000 وظيفة، مع بلوغ الحرب شهرها الأول. وتُظْهِرُ النتائج الأوليّة لنموذج الإسكوا للتوازن العام القابل للحوسبة ارتفاعاً في مستوى البطالة يتراوح بين 5 و13 نقطة مئوية، وذلك حسب مدّة الأعمال العدائية، علماً أنّ نسبة البطالة بلغت 24.7 في المائة قبل الحرب مباشرة[73].

---

(68) الإسكوا (2023). حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة على دولة فلسطين، ص. 13.

(69) المرجع نفسه.

(70) الإسكوا (2023). الحرب على غزّة 2023: تداعيات مدمّرة غير مسبوقة.

(71) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (2023). الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً حول خسائر القطاع الخاص في فلسطين بسبب عدوان الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة.

(72) ماس (2023). ملخص اقتصادي حول الحرب على غزّة. كيف نقرأ الإفرازات الاقتصادية والاجتماعية للحرب على غزة في أسبوعها الرابع.

(73) الإسكوا (2023). حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة على دولة فلسطين.

54- وستترتّب عن الصراع أيضاً تداعيات متعدِّدة الأوجه تطال الأعمال التجارية، بخاصةٍ الشركات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، التي يُقدَّر أنها تشكل نحو 98 في المائة من مجموع الشركات في الأرض الفلسطينية المحتلة، والتي تملك قدرات وموارد محدودة لتحمُّل الصدمات، مما سيؤدي إلى تفاقم مستويات البطالة[74].

الشكل 6- البطالة

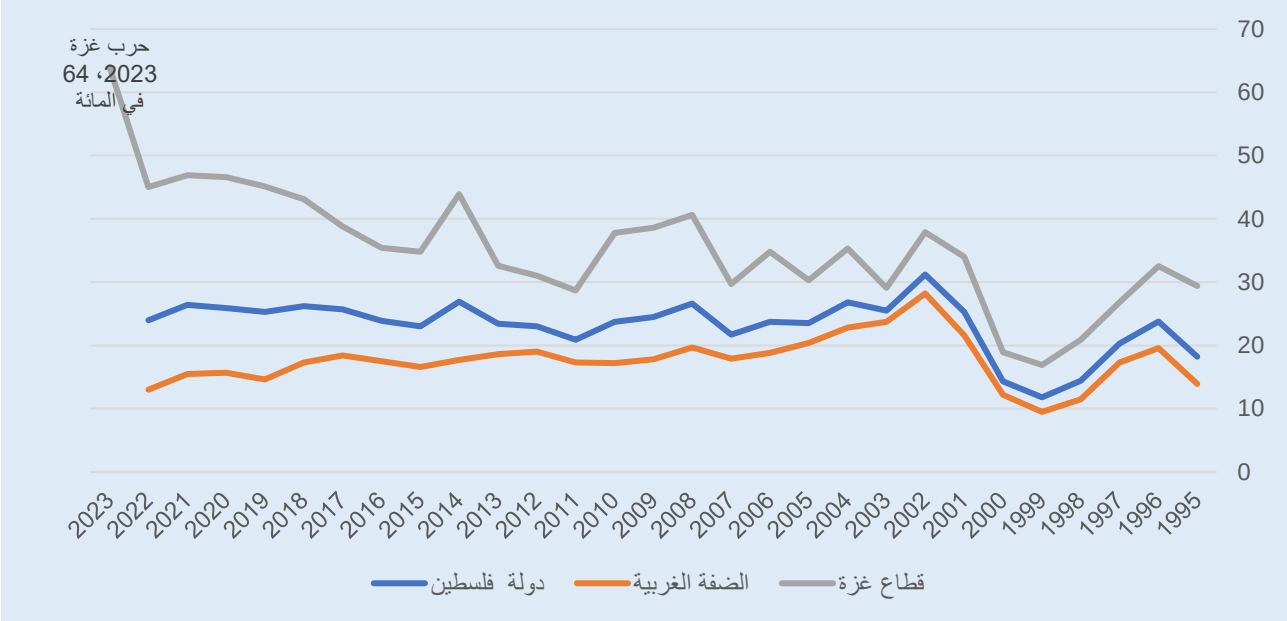

المصدر: البيانات من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

55- قد يؤدي استمرار الحرب لمدّة شهرين على قطاع غزة إلى تدمير مخزون رأس المال بنسبة 6 في المائة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وإذا دخلت الحرب شهرها الثالث، فستُطيح بنحو 7 في المائة من مخزون رأس المال. ومن المتوقّع أن تتوقف كافة التدفقات المالية – العامة والخاصة – إلى الأرض الفلسطينية المحتلة خلال المدة المفترضة للحرب[75].

56- إضافةً إلى ذلك، من المتوقّع أن يتدهور وضع الدَّين بسبب توقّف أو انخفاض إيرادات المقاصة (أي الإيرادات التي تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية وتحوّلها إليها)، والتي شكّلت حوالي 64 في المائة من إجمالي الإيرادات في عام 2022. ويُخشى أن يواجه الاستقرار المالي لدولة فلسطين مخاطر أكبر جرّاء الحرب. فقد سبق أن حذّر صندوق النقد الدولي قبل الحرب من مخاطر عدم استقرار القطاع المصرفي بسبب سحب السيولة، وانخفاض الإنفاق الضريبي، وتعطيل العلاقات مع المصارف الإسرائيلية، وتزايد الأصول غير المنتجة، لا سيّما في قطاع العقارات. ومن المتوقّع أن تؤدي الحرب إلى زيادة مخاطر التخلُّف عن سداد

(74) المصدر نفسه.

(75) الإسكوا (2023). حرب غزة: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوقّعة على دولة فلسطين.

القروض، مما سيعرّض القطاع المصرفي في غزة وسائر الأرض الفلسطينية المحتلة لضغوط جمّة ويُمْعِنُ في تهديد الاستقرار المالي[76].

باء- الانعكاسات الاجتماعية

57- من المتوقّع أن تتفاقم الأضرار التي تُلْحِقها الحرب بقطاعات التعليم والصحة والخدمات الأساسية، في ظلّ تردّي كفاءة برامج الحماية الاجتماعية القائمة نتيجةً لتدهور الحيّز المالي المحدود أصلاً، مما يترك السكان المعرَّضين لمخاطر متزايدة من دون دعم كافٍ لمواجهة تداعيات الحرب. وتشير التقديرات إلى أنّه، بحلول بداية الأسبوع الثالث من الحرب، أصبح جميع سكان غزة تقريباً (96 في المائة) يعيشون في فقر متعدِّد الأبعاد، وذلك استناداً إلى الدليل الوطني للفقر المتعدِّد الأبعاد الذي يحسب أوجه الحرمان المتزامنة التي يعاني منها السكان في سبعة أبعاد للرفاه، وهو يتضمن 22 مؤشراً مصمَّمةً خصيصاً لتلائم السياق الفلسطيني، خلافاً للدليل العالمي للفقر المتعدِّد الأبعاد المصمَّم خصيصاً ليعكس أقصى أشكال الحرمان في البلدان الأكثر فقراً في العالم. وبعبارة أخرى، يعاني جميع الفلسطينيين المقيمين في القطاع تقريباً والبالغ عددهم 2.3 مليون نسمة، من الفقر المتعدِّد الأبعاد، ويحتاجون إلى الحدّ الأدنى من الدعم للبقاء على قيد الحياة[77].

58- سيظلّ أكثر من 69 في المائة من سكان غزة فريسة للفقر المتعدِّد الأبعاد، وسيبلغ متوسط شدة الحرمان 49 في المائة حتى لو سُمِح بدخول المساعدات الإنسانية والمعونات الخارجية، واستؤنِفت الأنشطة التعليمية، وانخفضت البطالة والفقر المالي بفعل استئناف الأنشطة الاقتصادية وأنشطة إعادة الإعمار، وتحسّنت إمكانية الحصول على المياه والخدمات الصحية[78].

59- وستكون لتعليق جميع الأنشطة المدرسية والتعليمية بالكامل آثارٌ طويلة الأجل، لا سيّما إذا اقترن ذلك بتدمير المرافق والبنى التحتية ورأس المال البشري لقطاع التعليم[79]. وستنشأ معضلة في معاودة النشاط التعليمي في قطاع غزة نظراً إلى استخدام المدارس كملاجئ للنازحين من جهة وإلى تعرُّض المدارس للدمار والأضرار من جهة أخرى. وتشير التقديرات في هذا السياق إلى أنّ 86 في المائة من المدارس إما تأوي النازحين وإمّا أنها مدمَّرة أو متضرّرة، وبالتالي غير قابلة لاستئناف العمل بعد انتهاء الحرب[80].

60- وتشهد الكارثة الصحية تطوّراً سريعاً في قطاع غزة مع ارتفاع مستويات الوفيات والإصابات العنيفة، والنزوح الجماعي، والاكتظاظ، والتعطيل الهائل والخلل الوظيفي في النظام الصحي، والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية للمياه والصرف الصحي. وقد أفضى سقوط عدد هائل من الضحايا وإلحاق الأضرار الجسيمة

---

(76) IMF (2023). West Bank and Gaza: Report to the Ad Hoc Liaison Committee (13 September 2023).

(77) الإسكوا (2023). الحرب على غزّة 2023: تداعيات مدمّرة غير مسبوقة، ص. 5.

(78) المرجع نفسه.

(79) المرجع نفسه، ص. 4.

(80) UNICEF, Save the Children, Education Cluster (2023). Education Under Attack in the Gaza Strip - As of 13 November 2023.

بالمرافق والمنشآت الصحية الأساسية، وانقطاع الكهرباء، وشحّ المياه، وتضاؤل الإمدادات الطبية، إلى شلّ منظومة الرعاية الصحية في غزة[81].

61- ومن المثير للقلق تدهور الوضع الصحي، وانعدام المقوّمات الأساسية لتشغيل قطاع الرعاية الصحية بشكلٍ مقبول، ووجود 61 في المائة من حضانات الخدَّج في مستشفيات شمال غزة بحاجة إلى الكهرباء، خاصة مع وجود 52,000 امرأة حامل تقريباً في غزة وتوقُّع 5,500 ولادة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر[82]. والجدير بالذكر هنا أنّ الإجهاد النفسي والجسدي للمرأة الحامل الناجم عن القصف والعنف والنزوح يؤدي إلى مشاكل صحية قصيرة وطويلة الأجل للأمهات والأطفال على حدٍّ سواء[83]. وسينتُج عن هذه الحرب على المدى الطويل حاجة آلاف الأشخاص إلى رعاية صحية دائمة ومعاناة أكثر من 485,000 شخص من اضطرابات نفسية[84].

62- وقد تستغرق عملية التعافي في القطاع الزراعي سنوات طويلة نتيجةً للأضرار التي لحقت بالبنية التحتية الزراعية، مثل شبكات الري ووحدات التخزين، مما يؤثر على الإنتاج الزراعي على المدى المتوسط. كذلك، فإنّ تدمير الغطاء النباتي وضغط التربة بفعل الضربات يزيد من خطر التصحُّر[85].

63- تجاوز معدل نزوح الأسر المعيشية التي تعيلها نساء نسبة 88 في المائة، وبلغ معدّل نزوح الأسر المعيشية التي تتضمن أشخاصاً ذوي إعاقة وترأسها نساء 22 في المائة. وسيؤدي الارتفاع الكبير في عدد الأسر التي تعيلها نساء إلى تفاقم المخاطر المحدِقة بالمرأة[86]. ومن المتوقّع أن يرتفع عدد النساء اللواتي يترأسن أسرهنّ نتيجةً للحرب الحالية، بعد أنّ فقدت نساء كثيرات أزواجهنّ وأمسَين أرامل. فقبل حرب تشرين الأول/أكتوبر 2023، بلغت نسبة الأسر التي ترأسها نساء 11 في المائة، وبلغ عدد النساء حوالي 46,000 امرأة. وتقدِّر الإسكوا أنّ حوالي 1,816 امرأة ترمّلن في الأيام الـ 19 الأولى فقط من الحرب، ومن المتوقّع أن يسجِّل هذا العدد ارتفاعاً كبيراً خلال الفترة التي تلت. لكنّ الواقع الثابت هو أنّ الاتجاه الحالي ينذر بتداعيات تفوق بأشواط تداعيات الحروب وعمليات التصعيد السابقة: فقد ترمَّل ما يزيد على 700 امرأة في غزة في عام 2014، ونحو 300 امرأة بين عامَي 2008 و2009[87].

64- كان عدد الأشخاص ذوي الإعاقة قد تضاعف في الفترة الممتدّة بين عامَي 2007 و2017، فازداد بنحو 65,000 شخص[88]. وفي ظلّ الحرب الراهنة، يُحتمل أن يرتفع عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاع غزة مع

---

(81) الإسكوا (2023). الحرب على غزّة 2023: تداعيات مدمّرة غير مسبوقة، ص. 4.

(82) WHO (2023). oPt Emergency Situation Update, Issue 14 - As of 23 November 2023.

(83) الإسكوا (2023). الحرب على غزّة: الجميع مُهمَل، ص. 4.

(84) WHO (2023). oPt Emergency Situation Update, Issue 14 - As of 23 November 2023.

(85) ESCWA (2023). The Nexus of Needs: Weaponizing Access to Water, Energy, Food and Land in Palestine and Southern Lebanon.

(86) الإسكوا (2023). الحرب على غزّة: الجميع مُهمَل، ص. 4.

(87) المرجع نفسه، ص. 3.

(88) المرجع نفسه، ص. 2.

ارتفاع عدد الجرحى إلى أكثر من 36,000 جريح بحلول 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، ووجود نحو 7,000 شخص تحت الأنقاض[89].

رابعاً- الخلاصة

65- منذ عام 1967، تطوّرت سياسات إسرائيل وممارساتها من أجل بناء منظومة واحدة للسيطرة والهيمنة، تفرض "حقائق" ديمغرافية ومادية عميقة على الأرض تمهيداً لضمّ جزءٍ على الأقلّ من الأراضي المحتلة إليها والتخلُّص من أيّ تهديد أو تشكيك بطبيعتها كدولة قومية واحدة[90]. وتحوّلت سياسات إسرائيل تجاه الاقتصاد الفلسطيني من السعي إلى إدماج الموارد الاقتصادية الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، إلى تهميش وعزل اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة وأسواقها، وتدمير القطاعات الإنتاجية ممّا أدّى إلى تحطُّم الاقتصاد الفلسطيني وتفكُّكِه، ليصبح تابعاً ورهيناً لإسرائيل[91].

66- يرزح قطاع غزة في الأصل تحت وطأة الآثار الطويلة الأمد للاحتلال المزمن. ورغم أنّ بعض الآثار الشاملة للحرب الحالية قد لا تُلاحَظ كونها قائمة منذ زمن، فلا شكّ في أنّ هذه الحرب ستفاقم التحديات التي يواجهها القطاع. وأفضت الحرب المستعِرة على غزة والحصار الكامل الذي تفرضه إسرائيل عليها إلى مستويات غير مسبوقة من الحرمان والفقر المتعدِّد الأبعاد، وبالتالي إلى كارثة إنسانية على كافة المستويات. فالدمار الذي يتعرَّض له سكان غزة لا يقتصر على الدمار المادي الناجم عن القصف الإسرائيلي فحسب، بل أيضاً على عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية المنقِذة للحياة وغيرها من أشكال الرعاية الصحية، والمياه، والطاقة، والغذاء، والتعليم، والعمل، والحقوق والحريات الأساسية.

67- تؤكّد الحرب على غزة الحاجة المُلِحّة لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع. وتواصل إسرائيل استخدام سياسات وممارسات تتعارض مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وقد تُعتبر بعض هذه الممارسات تمييزية، أو تمثِّل انتهاكاً خطيراً لاتفاقية جنيف الرابعة وهي محظورة بموجب القانون الدولي مثل النقل الجبري الجماعي أو الفردي للأشخاص المحميين. وإنّ الالتزام بالقانون الدولي أمرٌ حتمي، يضمن عدم إفلات أيّ طرف من العقاب، وتحقيق العدالة والسلام لجميع سكّان المنطقة، بمن فيهم الفلسطينيون الذين يعيشون تحت الاحتلال. إضافةً إلى ذلك، فإنّ عدم تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتعلقة بقضية دولة فلسطين يقوّض آفاق تنفيذ الأُطُر المتّفق عليها دولياً في الأرض الفلسطينية المحتلة وفي جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك خطة المرأة والسلام والأمن وخطة التنمية المستدامة لعام 2030.

---

(89) قاعدة بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، استُرجعت في 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2023.

(90) ESCWA (2023). Palestine Under Occupation III: Mapping Israel's Policies and Practices and their Economic Repercussions in the Occupied Palestinian Territory.

(91) المصدر نفسه.